NASS
مـــركـز نـــون للدراســـات الاستـراتيـجيـة
Noon Association for Strategic Studies

رؤيـــة تـحليليـــة

الموصل بين التدويل والحلول الداخلية

مركز نون للدراسات الاستراتيجية

29 مارس / اذار 2017

Noon Association
for Strategic Studies
info@nooncenter.org
www.nooncenter.org

المحور الأول: في ماهية التدويل وأساسه القانوني:

التدويل مصدر: دَوَّلَ، وتَدويلُ مَدينةٍ يعني جَعلها تحتَ المُراقبة والإشرافِ الدَّولي، ودوَّل الأمر: أي جعله دوليًّا يخضع لإشراف دول مختلفة، فتدَويل الأَمر يعني صارَ مِن شأنِ مجموعةٍ من الدّولِ، وهو بالإنجليزية: Internationalization، أما في الاصطلاح فيذهب اتفاق فقه القانون الدولي إلى أن التدويل يعني إخراج واقعة معينة من المجال الداخلي وإخضاعها لقواعد القانون الدولي، من ثم أن التدويل هو كناية عن نظام سياسي تخضع بموجبه منطقة ما لإدارة دولية تشترك فيها دول متعددة، وهذا الأخير يمثل المعنى الاصطلاحي والذي ينطبق تماما على المعنى الذي نسعى لبيانه في تدويل أزمة الموصل وجعلها دولية.

ويرجع الأساس القانوني لمفهوم التدويل الى اتجاه الدول بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى خلق نظام دولي جديد يستخدم المؤسسات الدولية كوسيلة لحل الأزمات، في محاولة للحد من المواجهات العسكرية بين الدول، وهو ما اقترحته منظمة الأمم المتحدة بشأن القدس بعد قرار التقسيم رقم 181 والذي أُصدر بتاريخ 29 نوفمبر 1947، من هنا جاء التدويل للارتقاء بالمشاكل إلى المستويات الدولية وذلك تزامناً مع تفاقم الأزمات التي تمر بها بعض الدول، سواءً على الصعيد الداخلي او الخارجي.

المحور الثاني: أزمة الموصل وأصناف التدويل:

يصنف التدويل في أدبيات القانون الدولي إلى صنفان يكون في الأول أصل وفي الثاني استثناء، يمثل الأصل حالات التدويل للأقاليم التي لايمكن –بطبيعتها- أن تُستملك او تخضع لسيادة أو هيمنة طرف دولي واحد لأهميتها الاستراتيجية لجميع الدول كالقطب المنجمد الشمالي ومنطقة القاع لأعالي البحار، والأقاليم التي تمثل تراث مشترك للإنسانية، ومناطق الفضاء وغيرها، ومن ثم يأتي التدويل هنا كحل وسط ومرضي لكافة القوى العالمية لأهميتها الجماعية.

أما الصنف الثاني فهو التدويل الاستثنائي -وهو محور اهتمامنا- ويمثل حالات التدويل لإقليم معين ضمن سيادة دولة وإخضاعه لسيادةٍ دولية، لأسباب تتعلق بالمنازعات والحروب التي تجري فيها أو لانعدام الوحدة الوطنية بين أطيافها ومن ثم خرابها ودمارها المستمر، وما لذلك من آثار إقليمية وعالمية، الأمر الذي يدفع الجهات الدولية للتدخل في مثل هذه الأوضاع من اجل بناء وإعادة الحياة لتلك الأقاليم، وهذا التدخل مبني على فكرة أن المجتمع الدولي المعاصر والمتقارب لا يستطيع ترك نزاع دون حل ولو كان داخلياً، كي لا يؤثر على أمن الدول المجاورة ويزعزع استقرار المنطقة، الأمر الذي دفع بالأمم المتحدة إلى تطوير نوعية عمليات السلام وعلى رأس تلك التطورات كانت إدارة كُلية للأراضي التي اختفت فيها السلطات المحلية أو ضعفت ومن ثم وضعها تحت إدارة دولية، ففي هذا النوع من التدويل يكون أما لإعادة بناء أجهزة الدولة المنهارة أو من اجل الإشراف أو تنظيم الانتخابات لحين تأمين تلك الأراضي، وخير مثال على ذلك حصول تيمور الشرقية على الاستقلال في منتصف عام 2002، ومن بعدها كوسوفو التي حصلت على الاستقلال عام 2006 وغيرها.

وبطرح أزمة الموصل على صنفي التدويل السابقين نجدها تنطبق تماماً على الصنف الثاني والذي يتعلق بتدويل الأقاليم التي تشهد حروب وصراعات ومنازعات دامية خلفت وتخلف آلاف الضحايا من شهداء وجرحى ونازحين ومهجرين ولاجئين، ودمار شبه كامل للبنى التحتية والخدمية بكل أنواعها.

ولكن اذا ما امعنا النظر في أزمة الموصل سنجد أن جانب كبير منها مدوّل مسبقاً بطلب من العراق وبتحالف دولي ألا وهو الجانب العسكري، بدلالة بأن الحرب على الإرهاب لابد أن تكون دولية بمساعدة جميع الدول، فكان التحالف الدولي وضرورة عمله على تجفيف منابع الإرهاب بتحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية يضم أكثر من ستين دولة منها أستراليا، بلجيكا، كندا، الدانمارك، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا وغيرها، فالأزمة مدوّلة عسكرياً بموجب قرار مجلس الامن، وبرغم ان هذا التحالف الذي أصبحت نيرانه وبالاً على أهلنا في الموصل، إذ وصلت ضحاياه في الساحل الأيسر إلى 4000 جريح و2000 شهيد مدني، أما جانبه الأيمن فكان نصيبه الأكثر دموية وألماً وذهب ضحيته ما يزيد على 10000 جريح و 4000 شهيد مدني لقو حتفهم تحت انقاض بيوتهم بسبب قصف التحالف الدولي، بحسب منظمة الصليب الأحمر الألمانية والتي أشارت إلى أعداد أخرى من الضحايا لا يزالوا مفقودين تحت الأنقاض، من ثم لا يخفى على احد عدم المبالاة بأرواح المدنيين، وهذا التدويل -العسكري- كان حاضراً في تحرير المحافظات التي سبقت الموصل وحصل فيها أيضا ما حصل من دمار للأرواح والأموال.

يستبان لنا من ذلك أن مطالبات التدويل تتركز على الجانب الإنساني بكافة ميادينه الأمنية والصحية والتعليمية والتربوية والخدمية، ولا شك أن الأوضاع المأساوية والمجازر اليومية التي ترتكب بحق أهلنا بشكل

يومي تدفع وبشكل قوي لهكذا مطالبات (التدويل)، في وضع عراقي متعب أصلاً وقرار سياسي ضائع بين سلطات مختلفة، من ثم لا يمكن إقناع النفس وهماً باي معالجة لهذا الحال المُزري، ذلك ان حجم الأزمة فيها اكبر من طاقة الدولة لاستيعابها، وقد رأينا وضع المعالجة التي لاقاها نازحوها ومهجروها، أو المعالجات التي لقيتها المحافظات التي سبقتها (الرمادي، الفلوجة، تكريت، وأغلب مناطق ديالى (التي تعالت أصوات لفترة بتدويلها وتخليصها من بطش (الإرهاب) وعدم إيجاد حلول دائمة لها)، من ثم كان إعمار مدينة الموصل بذات الأدوات الإدارية والسياسية هو نوع آخر من أنواع قتلها وليس تخليصا.

المحور الثالث: في تقدير تدويل أزمة الموصل:

في معرض تقدير الأمور يُطرح سؤال مركزي ماهي إيجابيات هذا الأمر؟ وماهي سلبياته؟ من ثم أن التعرض لتقدير موضوع هو غاية في الأهمية مثل تدويل أزمة الموصل وطرحها على طاولة الحلول بإخراجها من سيادة الدولة العراقية واللجوء بها إلى الحاضنة الدولية المشتركة يستلزم من القائم به إعادة النظر مراراً والتأمل بعمق في الأمر من كافة جوانبه، ولعل من أدوات التقدير الأساسية طرح التساؤلات الآتية:

هل في التدويل مساس بسيادة الدولة العراقية واستقلالها؟

هل التدويل حل؟ وهل هذا الحل مؤقت أم دائم؟

في معرض الرد على كلا التساؤلان لابد من تقصي الثوابت التي تطرح نفسها كواقع حال على الأرض، التي لا تخفى على كل من القى السمع وهو شهيد.

فبصدد التساؤل الأول نقول كان ولا يزال مفهوم التدويل لايُطرح إلا وكان مغلفاً بدوافع إنسانية وبشرى خلاص، ويصاحبه تسويق لحلول على أنها الأوفر حظاً في النجاح لحل الأزمات وإحقاق الحق وتسييد القانون، ولكن بالرجوع إلى التجارب الدولية نجدها قد أثبتت أن تدويل الأزمات يستتبع -بالضرورة- أثمان باهظة التكاليف من تآكل لسيادة الدولة واستنزاف لثرواتها، تحت شعارات براقة من حقوق الإنسان، من ثم لن يكون هذا مجاناً البتة، ولن يمر دون توسع الهيمنة على قرار وسيادة تلك البلدان المعنية بتدويل أزماتها، ومثال ذلك ما خلّفه تدويل أزمة أفغانستان طوال عقود، وتدويل حرب الخليج الثانية وما تلاه عام 2003 في العراق، وكذلك الملف الليبي والأزمة السورية، فكل هذه التجارب أكدّت سطوة وهيمنة مفاعيل التدويل على قرارات البلاد ومقدّراتها، بل وانها كانت المحرك لأزمات أخرى، سواء على مستوى الحكم واستتباب الأمن، أو على مستوى سيادة القرار أو الدور الطبيعي في الجسد الإقليمي أو الأسرة الدولية.

أما بصدد الجواب على التساؤل الثاني والذي يعكس وجها آخر لمسألة التدويل فنجده يتعلق - كما أشرنا- بالشق الإنساني من خلال توفير الفرصة لمحافظة نينوى للنهوض بها بعيداً عن تجارب الاندحار والنكوص والفساد والتخلف التي مرت بها ومحاولة التشبث ببقايا الأمل في نفوس أبناءها والخروج من دوامات القتل والدمار، فهي بصدد عمل نهضة الموصل بعد كبوتها بشكل يليق بها وبتاريخها الحضاري لاستنهاض طاقات الموصل من أعماقها بعيداً عن التبعية والمخططات الطائفية التي تفشت في كل مفاصل الحكم العراقي، وهذا لن يكون إلا من خلال حماية وضمانات دولية لحقوق الإنسان وحرياته، وتوفير الخدمات الأساسية اللازمة لعودة الحياة الطبيعية فيها، والتي أثبتت التجربة ان الحكومة المركزية لا تستطيع تحقيقها.

ولكن يُثار تساؤل بديهي هنا وهو من هي الجهات التي ستتولى هذه الحماية؟ وما نوع المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تستلزمها تلك الحماية؟ ومانوع الحماية الدولية التي يمكن ان يطلبها أهالي المحافظة؟ وهل حل توفير الحماية الدولية سيكون دائما ام لا؟ وهل هذه الحماية ستقتصر على الجانب الأمني؟ أم أنها ستشمل حماية لجوانب الحياة الأخرى.

نرى وبصدد الرد على كل هذا أن نسوق النقاط الآتية:

نجد وبالضرورة أن تكون الجهات الدولية التي تتولى مهمة الحماية منظمات دولية متخصصة عالمية وإقليمية على رأسها منظمة الأمم المتحدة، واستبعاد الدول من قضية التدويل حفاظاً على سيادة البلاد واستقلالها.

أن تؤطر الحماية في قالب قانوني واضح يكون على شكل معاهدة دولية ملزمة لجميع الأطراف واضحة المعالم، في مؤتمرات دولية مُعلنة، وبمستوى عالي من الشفافية، تُضمن فيها جميع الحقوق مع عدم المساس بسيادة البلاد واستقلالها.

أن تشمل الحماية جوانب الحياة كافة وعلى رأسها الجانب الأمني، فضلاً عن الجوانب الأخرى وعلى رأسها الجانب الاقتصادي والمعاشي للمواطن من خلال الاهتمام بفئة الشباب وتوفير كل الفرص لهم لإدارة كافة المفاصل الحيوية فيها، مع رعاية كاملة للفئات الأخرى من أطفال ونساء وبالذات الأيتام والأرامل وكبار السن.

العمل على إعادة الحياة الإدارية للمدينة من خلال أجهزة الإدارة العامة التي وجدت لتلبية حاجات الأفراد من صحة وتعليم وتربية وماء ومجاري وبلديات وإعمار وشوارع وجسور ووظائف وفرص عمل في القطاع العام والخاص.

التأقيت وعدم الديميومية في هذا التدويل، فبمجرد تحقق الهدف المبتغى من الحماية الدولية، وتوفير الفرص اللازمة للنهوض، وعودة الحياة الطبيعية للمحافظة، وتحصينها بقوانين وأنظمة داخلية تضمن أمنها، يكون التدويل قد انهى دوره وانتفت ضرورته.

مما تقدم من تقدير لفكرة التدويل من خلال تساؤلات طرحناها وإجابتنا عليها –التي مثلت نوعاً ما- توجه الرأي الرافض للتدويل والآخر المؤيد له والمطالب به، وجدنا أن كلا الجانبان له من المنطق والضرورة الشيء الكبير، ومن ثم إمكانية ترجيح احدهما على الآخر يحتاج إلى قدر عالي من التنظيم والوضوح، فإذا كان الحل هو الابتعاد عن التدويل والرجوع الى الحلول والتفاهمات الداخلية القائمة على المحافظة على سيادة الدولة واستقلالها، ستكون مشروطة بعدم قيامها على حساب دمار واقتتال وحروب أهلية وهبوط بالمستوى المعاشي ونقص في الخدمات وتمييز عنصري أو ديني أو عرقي.

أما إذا كان الحل في التدويل فنجده لايقوم إلا على معاهدات والتزامات دولية من جميع الأطراف (الحكومة المركزية، والحكومة المحلية، والجهات الدولية ذات العلاقة)، قائمة على الشفافية والوضوح، فلكي يؤتي التدويل ثماره فلابد أن ياتي معالجاً وبلسما لجراح مجتمع انهكته الحروب، وأثقله الاضطهاد والتفرقة والتمييز والمحاصصة، وسلب الحقوق والانتهاكات السافرة، وبالعموم نجد فكرة التدويل –لو تحققت- لا يمكن إلا ان تكون مؤقتة وفي اطار عمليات حفظ السلم في المحافظة، وبعد قبول الشعوب لها كمرحلة انتقالية، ذلك أن التدويل مازال لديه الكثير من الخطوات من اجل التصنيف الدولي، وأهمها تطوير المنظمات الدولية لتصبح اكثر تحرراً من إرادة الدول المؤسسة لها، وقادرة على التعامل مع قضايا المجتمع الدولي الحديث.